



فلك

بَيْنَ السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ

إعداد
رامي عيسى



أكاديمية أحفاد الصحابة
فدك بين السنة والشيعه
رامي عيسى
الثانية
١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م
ضياء نور الدين

دار النشر
عنوان الكتاب
اسم المؤلف
رقم الطبعة
تاريخ الطبع
الغلاف

حقوق الطبع محفوظة لكل
مسلم يريد أن ينفخ به أمته

فدك

بَيْنَ السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ



002-011 11 01 2626

RAMYESSA2020

ramyeysa

RAMY_EASA2016

<http://www.Ramy-Essa.com>

الإخراج والتصميم الداخلي مكتب التوحيد

002- 01000088522

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده
الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن
لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً
عبده ورسوله، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ .

أما بعد:

فما زال الإسلام يتلقى سهام الطعن فيه ممن
ينتسبون -زوراً- إليه؛ بهدف تحقيق مآرب زائفة
في دنيا زائفة، وقد أخذت على عاتقي -مستعيناً
بالله خالقي- عبء الدفاع عن ديني وصحيح
معتقدي، وبيان زيف ما رمي به من شبّهات
أراد الشيعةُ ترسيخها في عقول أبناء الأمة،

متوسلين بها إلى النيل من الرعيل الذي اختارهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لنفسه، بل اختارهم الله عزَّوَجَلَّ له، ونحن هنا ننفذ شبهات ماثرة قديماً وحديثاً حول قضية ربما تبدو ثانوية لدى البعض، لكن بالتدقيق نجد أن الهدف من ورائها النيل الصريح من أعلام خير القرون وأشرفها على الإطلاق.

قضية فدك اتهام صريح للصدیق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بالاستيلاء على ما ليس له بحق من أم السبطين ریحانة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وهو اتهام له ما بعده من استهداف تثبيت الطعن فيه والتشكيك في دينه وأمانته.. وهيئات.

وسوف أعرض خلال هذه السطور اليسيرة ما أثارته الشيعة حول فيء فدك، والرد عليهم بالعقل والنقل، بل وبأدلة من أسفارهم ومن كلام علمائهم وأخبارهم،

وبيان كذبهم وافتراءهم؛ لنخلص في النهاية إلى حقيقة الأمر، والكلام الفصل فيه، مقيمًا الحجة على كل ذي عقل منصف، واضعًا الحقيقة المجردة أمام كل باحث عنها بلا تعصب أو تحيز.

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل في الدارين،
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه
الطيبين الطاهرين.



فَدَك (١)!!



وما أدراك ما فدك! هذا الاسم الذي سموا به قنواتهم وحسينياتهم، فدك.. هذا الاسم الذي سموا به مساجدهم ومراكزهم، حتى إنهم يروون في «كتبهم» أن فاطمة خرجت في المهاجرين والأنصار تخطب فيهم الخطبة المسماة بالخطبة الفدكية، ووصفوها بأنها كانت ثائرة متأثرة خارجة عن حدود الآداب! وحاشاها، قاتلهم الله.

(١) فَدَك: بفتح أوله وثانيه، قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان، وقيل: ثلاثة، أفاءها الله على رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سنة سبع صلحًا، وهي قرية من شرقي خيبر على وادٍ يذهب شرقًا إلى وادي الرمة، وتعرف اليوم بالحائط. «معجم ما استعجم» للبكري (٣/ ١٠١٥)، «معجم البلدان» لياقوت (٤/ ٢٣٨)، «معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية» لعاتق البلادي ص[٢٣٥].

ويا للعجب! كان زوجها عليّ بن أبي طالب
 رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أثناء خطبتها في المهاجرين والأنصار جالساً
 في بيته تاركاً زوجته بين الرجال في المسجد!

قال شيخهم محمد آل كاشف الغطاء: «مثل
 خطبتها الباهرة الطويلة التي ألقته في المسجد على
 المهاجرين والأنصار، وكلماتها مع أمير المؤمنين
 بعد رجوعها من المسجد، وكانت نائرة متأثرة حتى
 خرجت عن حدود الآداب»^(١).

وقد ازداد طعنهم في عليّ وآل البيت قائلين بأن
 عليّاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وجميع بني هاشم كانوا غير قادرين على
 المطالبة بحقوقهم من أبي بكر، فتركوا فاطمة تستند
 إلى أنوثتها لتطالب بحقوقهم!!

(١) «جنة المأوى» ص [١٣٥].

فهل يقول هذا الكلام شخص محب لآل البيت؟! أو

شخص عاقل يعرف قدر عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؟!!

قال شيخهم محمد المسعودي: «وكان بنو

هاشم -وفي مقدمتهم عليّ عَلَيْهِ السَّلَام- لا يقدرّون

على المطالبة بحقوقهم المغصوبة بأنفسهم، فجعلت

الزهراء من نفسها مطالبة بحق بني هاشم وحقها،

ومدافعة عنهم؛ اعتماداً على فضلها وشرفها وقربها

من رسول الله، واستناداً إلى أنوثتها؛ حيث النساء

أقدر من الرجال في بعض المواقف»^(١).

◆ فهل الشيعي إذا حدث خلاف بينه وبين رجل

آخر يرضى لزوجته أن تستند إلى أنوثتها لتأتي

له بحقه؟!!

(١) «الأسرار الفاطمية» [٥٠٧].

◆ لكنهم يرضون هذا لعلِّي بن أبي طالب وبقية
بني هاشم، فهل يقول هذا في الحقيقة إلا
أعداء لآل البيت؟!

وقد تمادى بهم الأمر إلى أن زعموا أن فاطمة
اتخذت من المطالبة بفدك ذريعةً إلى المطالبة بأحقية
عليٍّ بالخلافة!

قال محمد المسعودي: «إن الزهراء اتخذت
من فدك ذريعة للوصول إلى استرداد خلافة عليٍّ
عَلَيْهِ السَّلَام»^(١).

ولك أن تتعجب من هذه النصوص التي صورت
فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بأنها أشجع من عليٍّ، وأقدر على فعل
ما عجز هو عنه ومن معه من آل هاشم.

(١) «الأسرار الفاطمية» [٥٠٩].

فما فدك وما قصتها؟

فدك: هي قرية في الحجاز كانت تسكنها طائفة من اليهود، ولَمَّا فرغ رسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من خيبر، قذف الله في قلوبهم الرعب، فصالحوا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على فدك، فكانت ملكًا لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنها مما لم يُوجف عليها بخيل ولا ركاب.



دعوى الشيعة اغتصاب الصديق ميراث فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا:

بعد موت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جاءت فاطمة والعباس عم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يطلبان ميراثهما من فدك وسهم خيبر، من خليفة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبي بكر الصديق، فقال لهما أبو بكر: إني سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ»^(١)، وإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَدْعُ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُهُ فِيهِ إِلَّا صَنَعْتُهُ.

أما فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فقد استدلت على جواز الإرث بعموم قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النِّسَاءُ: ١١].

(١) «صحيح البخاري» (كتاب فرض الخمس) باب [فرض

وبعد أن دار هذا الحوار بين فاطمة وأبي بكر
رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، خرجت فاطمة من عند أبي بكر وهي
واجدة (أي: غاضبة)، لكنَّ غضبها هذا كان مؤقتاً،
كما سنين.

وقد ادعى الشيعة أن الحديث الذي استدل به
أبو بكر مختلف قد تفرد أبو بكر بروايته؛ ليتوصل به
إلى اغتصاب ميراث فاطمة.



والرد على هذا في عدة نقاط:

أولاً- لم ينفرد أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهذه الرواية كما يزعم الشيعة، بل إن بعض أمهات المؤمنين وجمعاً من الصحابة منهم عثمان، وعليّ، وعبد الرحمن بن عوف، والعباس، والزبير، وسعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد رووا هذا الحديث، فلا مجال للتشكيك فيه.

ثانياً- إن مما يجهله كثير من الشيعة أن هذا الحديث موجودٌ في كتبهم بأسانيد صحيحة عندهم.

فقد جاء في «الكافي»: عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «... وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يورثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَلَكِنْ وَرثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ» (١).

وقد حكم عليه المجلسي بالصحة فقال: (حسن، أو موثق لا يقصران عن الصحيح) (١).

وقد استشهد بهذا الحديث الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية»؛ حيث قال: «رجال الحديث كلهم ثقات» (٢).

ثم هل يعقل أن أبا بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي تصدق بكل ماله للمسلمين يطمع في إرث بنت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! والعجيب أنه لم ينتفع به لنفسه، بل جعله وقفاً للمسلمين!

قال ابن عبد البر: «وكيف يسوغ لمسلم أن يظن بأبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَنَعَ فاطمة ميراثها من أبيها، وهو يعلم بنقل الكافة أن أبا بكر كان يعطي الأحمر

(١) «مرآة العقول» (١ / ١١١).

(٢) «الحكومة الإسلامية» للخميني [٩٣].

والأسود حقوقهم، ولم يستأثر من مال الله لنفسه ولا لبنيه، ولا لأحد من عشيرته بشيء، وإنما أجراه مجرى الصدقة، أليس يستحيل في العقول أن يمنع فاطمة ويرده على سائر المسلمين، وقد أمر بنيه أن يردوا ما زاد في ماله منذ ولي على المسلمين، وقال: «إنما كان لنا من أموالهم ما أكلنا من طعامهم، ولبسنا على ظهورنا من ثيابهم؟»^(١).

ثالثًا- لو كانت فدك إرثًا من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكان لنساء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نصيبٌ، ومنهنَّ عائشة بنت أبي بكر، لكنَّ أبا بكر لم يعطِ ابنته عائشة ولا أحدًا من نساء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئًا استنادًا إلى الحديث.

◆ فلماذا لا يُذكر هؤلاء كطرف في قضية فدك إن كان ثمَّ قضية؟!

◆ ولماذا يقتصر الشيعة على ذكر فاطمة فقط دون بقية أهل البيت في موضوع فدك؟!!

أليس العباس - عم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأولاده من بعده لهم في الميراث مثل ما لفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؟! فلماذا لا تذكر قضيتهم؟

فلما تورط الشيعة بهذه الإلزامات اخترعوا روايات من أجل إخراج زوجات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من إرث فدك، وروايات أخرى من أجل إخراج عم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منه.

فقد بَوَّبَ الكليني باباً مستقلاً في «الكافي» بعنوان «إِنَّ النِّسَاءَ لَا يَرِثُنَّ مِنَ الْعَقَارِ شَيْئاً»، روى فيه عن أبي جعفر قوله: «النساء لا يرثن من الأرض ولا من العقار شيئاً»، وروى مثله الطوسي في «التهذيب»، والمجلسي في «بحار الأنوار».

◆ لماذا فعلوا ذلك؟

من أجل أن يقولوا: إن المرأة - أي: الزوجة - لا ترث من الأرض ولا من العقار شيئاً، ولكن الذي يرث البنت.

ثم وضعوا روايات بأن العم لا يرث مع البنت شيئاً من أجل إخراج العباس عم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لذلك هم يقتصرون على ذكر فاطمة فقط دون بقية أهل البيت في موضوع فدك.

ومما يلزمهم أيضاً أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لم يتدارك بعد موت الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الأمر ويعطي ابنته حفصة شيئاً من إرث فدك، إن كانت إرثاً، كما يزعمون.

فكما منع أبو بكر ابنته عائشة منع عمر ابنته حفصة أيضاً من هذا الإرث المزعوم.

غضب فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

يستدل الشيعة بحديث رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا فَاطِمَةٌ بَضْعَةٌ مِنِّي، فَمَنْ أَغْضَبَهَا فَقَدْ أَغْضَبَنِي» (١).

وهم يحاولون الاستناد إلى هذا الحديث؛ ليتوصلوا به إلى أن أبا بكر قد أغضب فاطمة حين منعها من إرثها، وإذا أغضب فاطمة، فقد أغضب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن ثمَّ فقد أغضب الله!! وهذا من جهلهم وسفهمهم؛ إذ إن الحديث وارد أصلاً في حق عليِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وليس في حق أبي بكر.

(١) الحديث متفق عليه من حديث المسور بن مخرمة، رواه البخاري في «كتاب النكاح» باب [ذب الرجل عن ابنته في المغيرة والإنصاف] [٥٢٣٠]، ورواه بنحوه مسلم في «كتاب فضائل الصحابة» باب [فضائل فاطمة بنت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] [٢٤٤٩].

فعن المسور بن مخرمة أنه قال: «خَطَبَ عَلِيٌّ
 بنتَ أبي جهل، فسمعتُ بذلك فاطمةً، فأنت
 رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقالت: يزعم قومك أنك لا
 تغضب لبناتك، وهذا عليّ ناكح بنت أبي جهل، فقام
 رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فسمعتُه حين تشهد يقول:
 «أَمَّا بَعْدُ، أَنْكَحْتَ أَبَا الْعَاصِ بْنِ الرَّيِّعِ فَحَدَّثَنِي
 وَصَدَّقَنِي، وَإِنَّ فَاطِمَةَ بَضْعَةٌ مِنِّي، وَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ
 يَسُوءَهَا، وَاللَّهِ لَا تَجْمَعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ» (١).

فترك عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الخِطْبَةَ، وفي رواية للبخاري:
 «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي؛ فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي».

والعجيب أن هذه الرواية ثابتة في كتب
 القوم أيضًا، ولكن باختلاف يسير في الألفاظ،

ينقض عصمة فاطمة و علمها للغيب الذي يثبتهما الشيعة؛ حيث زعموا أنه قد أتى شخص إلى فاطمة فكذب عليها قائلاً: «إن علياً قد خطب بنت أبي جهل»، فصَدَّقَتْهُ فاطمةُ المعصومةُ التي تعلم الغيب عندهم، وغضبت من عليّ، وأخذت أولادها، وذهبت إلى بيت أبيها^(١).

◆ فأين العصمة وعلم الغيب أيها الشيعة؟

وبالنظر إلى هذه الرواية يتبين أنه إن كان سيلحق الذمُّ أحدًا لإغصاب فاطمة، فإنه سيلحق علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ إذ إن سبب ورود الحديث السابق هو رغبته في خِطْبَةِ بنت أبي جهل، وحينها غضبت فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(١) ينظر: «علل الشرائع» لابن بابويه القمي ص [١٨٥، ١٨٦]، «بحار الأنوار» للمجلسي (٤٣ / ٢٠١).

فإذا كانوا يريدون الاستدلال بهذا الحديث على ذم أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه من جهلهم وتلبسهم كتموا أن هذا الذم - إن كان حاصلًا - فإنه سيلحق عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أولًا.

بل وغضبت فاطمة على عليٍّ في أكثر من موضع في كتب الشيعة، منها:

◆ حينما رأت رأسه في حجر جاريته:

يروى القمي، والمجلسي، والصدوق: «أن فاطمة دخلت يومًا فنظرت إلى رأس عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ في حجر جاريته، فقالت: يا أبا الحسن! فعلتَها؟» [انظر إلى ركاكة التعبير وسخافة القول والبهتان والافتراء على أهل بيت النبوة من قبل القوم الذين يدعون محبة أهل البيت وموالاتهم، وأهل البيت من مثل هذه السخافات برآء!].

فقال: والله يا بنت محمد! ما فعلت شيئاً، فما الذي تريدان؟ قالت: تأذن لي في المسير إلى منزل أبي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال لها: قد أذنت لك، فَتَجَلَّبَيْتِ بِجَلْبَابِهَا، وَأَرَادَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (١).

ولكي يتهرب مرجعهم الخوئي من غضب فاطمة على عليّ أثبت أنه ليس كل شيء يؤدي فاطمة فهو حرام، فقال: «لا دليل على حرمة الفعل المباح المقتضي لإيذاء الزهراء» (٢).

وَمِنْ أَعْجَبِ الْعُجْبِ اعْتِقَادُهُمْ بِأَنَّهَا رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ضُرِبَتْ وَكُسِرَ ضِلْعُهَا وَأَسْقَطَ جَنْبُهَا، وَعَلِيٌّ سَاكِتٌ لَمْ يَدْفَعْ عَنْهَا -وَحَاشَاهُمَا-، مَعَ امْتِلَاكِهَا فِي مَعْتَقَدِهِمْ لِلْوَالِيَةِ التَّكْوِينِيَّةِ، وَهِيَ التَّحَكُّمُ فِي

(١) «علل الشرائع» للصدوق [١٦٣]، «بحار الأنوار» للمجلسي [٤٣، ٤٤].

(٢) «المباني في شرح العروة الوثقى» (٣٢ / ٣٦٤).

جميع ذرات الكون، ولكنه أبى أن يدافع عنها،
زعمًا منهم أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أوصاه بذلك،
فهل هذا يغضبها أم يرضيها؟

فلو كان إغضابُ فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا سببًا في إيمانٍ
أو كفرٍ لَلْحَقِّ الوعيدُ عليَّ بن أبي طالب قبل أبي بكر
وقبل أي رجل أو امرأة اختلفت مع فاطمة.

فلماذا لا يحكمون عَلَى عليِّ بما حكموا به على أبي
بكر إن كانوا يعقلون؟



حقيقة فدك:

وأما حقيقة قضية فدك فهي: أن فاطمة -لِمَا عَلِمَ من دينها وزهدها- أكبر من أن تحزن على لَعَاة من الدنيا كل هذا الحزن الذي يصوره الشيعة.

قال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: «فأما طلب فاطمة ميراثها مِنْ أبيها من أبي بكر فكان ذلك قبل أن تسمع الحديث الذي دل على خصوصية النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك، وكانت متمسكة بما في كتاب الله من ذلك، فلما أخبرها أبو بكر بالحديث توقفت عن ذلك ولم تعد إليه»^(١).

وقال القاضي عياض: «وفي ترك فاطمة منازعة أبي بكر بعد احتجاجه عليها بالحديث:

(١) «المفهم» (٣/٥٦٣).

التسليم للإجماع على القضية، وأنها لما بلغها الحديث وبين لها التأويل، تركت رأيها ثم لم يكن منها ولا من ذريتها بعد ذلك طلب ميراث، ثم ولي عليّ الخلافة فلم يعدل بها عما فعله أبو بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(١).

وهذا من أعجب ما يكون أن يصير الأمر إلى عليّ ولا يغيره!

ذكر ابن الجوزي وغيره ^(٢): «وحكى الخطابي بإسناده عن ابن الأعرابي قال: كان أول خطبة خطبها أبو العباس السفاح في قرية يقال لها العباسية بالأنبار، فلما افتتح الكلام وصار إلى

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٧٣/١٢).

(٢) «تلبيس إبليس» لابن الجوزي، ط. دار الكتاب العربي

ذكر الشهادة من الخطبة قام رجل من آل أبي طالب في عنقه مصحف فقال: أذكرك الله الذي ذكرته إلا أنصفتني من خصمي وحكمت بيني وبينه بما في هذا المصحف.

قال له: ومن ظلمك؟

قال: أبو بكر الذي منع فاطمة فدك.

فقال له: وهل كان بعده أحد؟

قال: نعم.

قال: من؟

قال: عمر.

قال: وأقام على ظلمكم؟

قال: نعم.

قال: وهل كان بعده أحد؟

قال: نعم.

قال: من؟

قال: عثمان.

قال: وأقام على ظلمكم؟

قال: نعم.

قال: وهل كان بعده أحد؟

قال: نعم.

قال: من؟

قال: أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب.

قال: وأقام على ظلمكم؟

فأسكت الرجل وجعل يلتفت إلى ما وراءه
يطلب مخلصًا، فقال: والله الذي لا إله إلا هو لولا
أنه أول مقام قمته ثم إنني لم أكن تقدمت إليك في
هذا قبل لأخذت الذي فيه عينك، اقعد، وأقبل على
الخطبة.

وبتصويب أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في اجتهاده صرَّح
بعض أولاد عليٍّ من فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على ما روى
البيهقي بسنده عن فضيل بن مرزوق قال: «قال زيد
ابن عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب: أما لو
كنت مكان أبي بكر، لحكمت بما حكم به أبو بكر
في فدك»^(١).

(١) «تاريخ المدينة» لابن شبة (١/ ٢٠٠)، «البداية والنهاية»

كما نقل أبو العباس القرطبي اتفاق أهل البيت بدءًا بعليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومن جاء بعده من أولاده، ثم أولاد العباس الذين كانت بأيديهم صدقة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنهم ما كانوا يرون تملكها، إنما كانوا ينفقونها في سبيل الله، قال رَحِمَهُ اللهُ: «إن عليًّا لما ولي الخلافة لم يغيرها عما عمل فيها في عهد أبي بكر، وعمر، وعثمان، ولم يتعرض لتملكها، ولا لقسمة شيء منها، بل كان يصرفها في الوجوه التي كان من قبله يصرفها فيها، ثم كانت بيد حسن بن عليّ، ثم بيد حسين ابن عليّ، ثم بيد عليّ بن الحسين، ثم بيد الحسين بن الحسن، ثم بيد زيد بن الحسين، ثم بيد عبد الله بن الحسين، ثم تولّاها بنو العباس على ما ذكره أبو بكر البرقاني في «صحيحه»،

وهؤلاء كبراء أهل البيت **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ**، وهم معتمدون عند الشيعة وأئمتهم، لم يُرَوْ عن أَحَدٍ منهم أنه تملكها ولا ورثها ولا ورثت عنه، فلو كان ما يقوله الشيعة حقًا لأخذها **عَلِيٌّ** أو أَحَدٌ من أهل بيته لما ظفروا بها»^(١).

فقد تولى **عَلِيٌّ** الخلافة بعد ذي النورين عثمان، وصارت فدك وغيرها تحت حكمه، ولم يعط منها شيئاً لأحد من أولاد فاطمة، ولا من زوجات النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، ولا ولد العباس، فلو كان ظلمًا وقدر على إزالته لكان هذا أهون عليه من قتال معاوية وجيوشه»^(٢).

ولقد ثبت في كتب الفريقين **رَضَى** فاطمة عن أبي بكر وموتها وهي راضية عنه.

(١) «المفهم» للقرطبي (٣/ ٥٦٤).

(٢) ينظر: «منهاج السنة» (٦/ ٣٤٧).

روى البيهقي بسنده عن الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «لَمَّا مَرَضَتْ فَاطِمَةُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا فَاطِمَةُ هَذَا أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْكَ؟ فَقَالَتْ: أَتُحِبُّ أَنْ أَسْأَلَ لَه؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَذْنَتْ لَهُ فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَتَرَضَّاهَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ الدَّارَ وَالْمَالَ، وَالْأَهْلَ وَالْعَشِيرَةَ، إِلَّا ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ، وَمَرْضَاةِ رَسُولِهِ، وَمَرْضَاةِكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ، ثُمَّ تَرَضَّاهَا حَتَّى رَضِيتُ»^(١).

وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ هَجَرَتْ أَبَا بَكْرٍ فَلَمْ تَكَلِّمْهُ حَتَّى مَاتَ.

فِيرُدُّ عَلَيْهِ: بَأَنَّ هَذَا مَا كَانَ عَلَى حَدِّ عِلْمِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَإِنَّهَا قَدْ خَفِيَ عَلَيْهَا اسْتِرْضَاءُ أَبِيهَا لِفَاطِمَةَ، أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتِرْضَاهَا فَضِيتَ عَنْهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهَا، كَمَا بَيَّنَّا فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ.

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/٣٠١).

وأيضًا ورد عن إسماعيل ابن أبي خالد عن الشَّعبي قال: «جاء أبو بكر إلى فاطمة حين مرضت فاستأذن فأذنت له، فاعتذر إليها، وكلمها فرضيت عنه»^(١).

وقال القرطبي في سياق شرحه لحديث عائشة المتقدم: «ثم إنها (أي: فاطمة) لم تلتقِ بأبي بكر لشغلها بمصيبتها برسول الله، ولملازمتها بيتها، فعبر الراوي عن ذلك بالهجران، وإلا فقد قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ»^(٢)، وهي أعلم الناس بما يحل من ذلك ويحرم، وأبعد الناس عن مخالفة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ١٢).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي أيوب الأنصاري في: «كتاب الأدب» باب [الهجرة]، «فتح الباري» (١٠/ ٤٩٢)، ومسلم: «كتاب البر والصلة» باب [تحريم الهجر فوق ثلاث بلا عذر شرعي] [٤/ ١٩٨٤].

وقال النووي: «وأما ما ذكر من هجران فاطمة أبا بكر فمعناه انقباضها عن لقاءه، وليس هذا من الهجران المحرم، الذي هو ترك السلام والإعراض عند اللقاء، وقوله في هذا الحديث: (فلم تكلمه)، يعني في هذا الأمر، أو لانقباضها لم تطلب منه حاجة، ولا اضطرت إلى لقاءه فتكلمه، ولم ينقل قط أنهما التقيا فلم تسلم عليه ولا كلمته»^(١).

لقد انشغلت فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عن كل شيء بحزنها لفقدتها أكرم الخلق صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهي مصيبة تزري بكل المصائب، كما أنها انشغلت بمرضها الذي ألزمها الفراش عن أية مشاركة في أي شأن من الشؤون فضلاً عن لقاء خليفة المسلمين المشغول - لكل لحظة من لحظاته - بشؤون الأمة، وحروب الردة وغيرها، كما أنها كانت تعلم بقرب لحوقها بأبيها،

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٢ / ٧٣).

فقد أخبرها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنها أول من يلحق به من أهله^(١) وقد اشتد مرضها، ومن كان في مثل علمها لا يخطر بباله أمور الدنيا.

وما أحسن قول المهلب الذي نقله العيني: «ولم يرو أحد أنهما التقيا وامتنعا عن التسليم، إنما لازمت بيتها، فعبر الراوي عن ذلك بالهجران»^(٢).

ومما يدل على أن العلاقة كانت وطيدةً بين الصديق والسيدة فاطمة أن زوجة أبي بكر أسماء بنت عميس رَضِيَ اللهُ عَنْهَا هي التي كانت تُمرض فاطمة بنت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ اللهُ عَنْهَا، في مرض موتها، وكانت معها حتى الأنفاس الأخيرة، وشاركت في غسلها وتجهيزها^(٣).

(١) أخرجه مسلم رقم [٢٤٥٠].

(٢) ينظر: «أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ» [١٠٨].

(٣) ينظر: «الاستيعاب» (٣٧٨ / ٤) و«الشَّيعة وأهل البيت»

رضا فاطمة عن أبي بكر من كتب الشيعة:

وأما رضا فاطمة عن أبي بكر من كتب الشيعة: فقد نقل ابن الميثم البحراني وهو من كبار علماء الشيعة: «أن أبا بكر قال لها (أي: لفاطمة): إن لك ما لأبيك، كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأخذ من فدك قوتكم، ويقسم الباقي، ويحمل منه في سبيل الله، ولك على الله أن أصنع بها كما كان يصنع، فرضيت بذلك وأخذت العهد عليه»^(١).

ومثل هذا الكلام ذكره الدنبلي في «شرحه»^(٢)، وقال: إن أبا بكر كان يُطبق ما وعد به فاطمة؛ حيث ذكروا: «أن أبا بكر كان يأخذ غلتها (أي: فدك) فيدفع

(١) «شرح نهج البلاغة» لابن ميثم البحراني (٥/ ١٠٧) ط. طهران.

(٢) «الدرة النجفية» [٣٣١، ٣٣٢] ط. إيران.

إليهم (أي: أهل البيت) منها ما يكفيهم، ويقسم
الباقى، فكان عمر كذلك، ثم كان عثمان كذلك، ثم
كان عليّ كذلك»^(١).



(١) «شرح نهج البلاغة» للشيعي الذي كان يخفي تشيعه ابن أبي
الحديد ج[٤]. و«شرح نهج البلاغة» لابن ميثم البحراني
(١٠٧ / ٥)، و«الدرة النجفية» [٣٣٢]، «شرح النهج»
فارسي لعلي نقى (٩٦٠ / ٥) ط. طهران.

شبهات وردود:

حاول الشيعة الاستدلال ببعض الأدلة على استحقاق فاطمة لفدك، وهم في الحقيقة لا يشغلهم فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ولا فدك، إنما همهم الشاغل هو الطعن في أبي بكر الصديق؛ لأنه عدو الشيعة الأول، ولو استبدلنا هذا الخلاف بخلاف بين فقيهين شيعيين أو مرجعين من مراجعهم المعاصرين لوجدنا الشيعة يكونون لكل واحد منهما قدره ومكانته، لكن بما أن الخلاف مع عدو الشيعة الأول أبي بكر الصديق خليفة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكان لا بد لهم من إبراز العداوة والبغضاء والتشنيع والالتهام.

٨

فمن الأدلة التي يستدلون بها:

أولاً: قوله تبارك وتعالى عن زكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ:
﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِئُنِي وَيَرِثُ مِنْ
آلِ يَعْقُوبَ ﴾ [مَرْيَمَ: ٥-٦] فيستدلون على
جواز توريث الأنبياء لأبنائهم.

- وكما لا يخفى على أحد أنه لا يليق برجل صالح أن يسأل الله تبارك وتعالى ولداً لكي يرث ماله، فكيف نرضى أن ننسب ذلك لنبي كريم مثل زكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ في أن يسأل الله ولداً لكي يرث ماله؟!!
- إنما أراد زكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ من الله عَزَّجَلَّ أن يهب له ولداً يحمل راية النبوة من بعده، ويرث مجد آل يعقوب العريق في النبوة والرسالة والصفات الحميدة.

● والمشهور عند المسلمين أن زكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ كان فقيرًا، يعمل نجارًا، فأبي مال كان عنده حتى يطلب من الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أن يرزقه وارثًا، بل الأصل في أنبياء الله صلوات الله عليهم أنهم لا يَدَّخِرُونَ من المال فوق حاجتهم، بل يتصدقون به في وجوه الخير.

● ثم إنَّ لفظ الإرث ليس محصورَ الاستخدام في المال فحسب، بل يستخدم في العلم والنبوة والملك وغير ذلك، كما يقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فَاطِمَةُ: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ ﴿١٠﴾ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١١﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ١٠-١١] فلا دلالة في الآية السابقة على وراثة المال.

ثانيًا: يستدلون أيضًا بقوله تبارك وتعالى:

﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ يَتَّيِبُهَا النَّاسُ
عِلْمَنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا
هُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ [النَّبَأُ: ١٦]، على أن
الأنبياء يورثون.

والجواب على استدلالهم بهذه الآية في عدة نقاط:

- يتعامل الشيعة مع هذه الآية كمن يقرأ قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٤]، ولا يكمل الآيات ليظهر معناها، فلو أكملوا قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ لظهر لهم أن الإرث هنا هو إرث العلم، وليس المال.

يقول تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ يَتَّيِبُهَا
النَّاسُ عِلْمَنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا هُوَ
الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾ [النَّبَأُ: ١٦].

- فسلیمان ورث علم منطق الطير، كما قال الله تعالى عن أبيه داود عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجْبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَالنَّارُ لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سَبَأًا: ١٠].

ولو نظرنا إلى الآية التي قبلها لوجدنا أنها تتحدث عن العلم أيضًا.

- ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النَّبَأُ: ١٥].

فالأيات كلها تتكلم عن العلم الذي آتاه الله تعالى لداود وسليمان عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وليس المقصود هنا إرث الأموال والأراضي والأطيان...

- والدليل على أن سليمان ورث العلم من داود عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وليس المال: رواية في أصح كتب الشيعة، في كتاب «الكافي»:

«قال أبو عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: إن سليمان ورث داود، وإن محمداً ورث سليمان، وإننا ورثنا محمداً وإن عندنا علم التوراة والإنجيل والزرور، وتبيان ما في الألواح...»^(١).

◆ فهل ورث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَالَ وَأَرْضَ سُلَيْمَانَ؟! وهل الأئمة عندهم ورثوا أموالاً من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!!

● ثم إن الشيعة يرؤون في كتبهم أن داود عَلَيْهِ السَّلَامُ كان فقيراً: «قال الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ: إن الله تبارك وتعالى أوحى إلى داود عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: مَا لِي أَرَاكَ وَحَدَانَا؟ قال: هَجَرَتِ النَّاسَ وَهَجَرُونِي فِيكَ. قال: فَمَا لِي أَرَاكَ سَاكِتًا؟

(١) «الكافي» للكليني (١/٢٢٥).

قال: خشيتك اسكتني. قال: فما لي أراك
 نصبًا؟ قال: حبك أنصني. قال: فما لي
 أراك فقيرًا وقد أعطيتك؟ قال: القيام بحقك
 أفقرني...» (١).

◆ فهل ورث سليمان الفقراء أنه ورث العلم؟!

والعجيب أن الشيعة يقولون: إن فاطمة
 استدلّت بهذه الآية أعني قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ
 سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ على جواز إرثها، فهل فاطمة
 كانت تجهل كل هذا، أم أن علماء الشيعة
 يكذبون عليها؟

ثالثًا- يقولون: كيف لنساء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يرثن بيوتهنَّ بعد موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حين أن ابنته لم ترثه، والله تعالى يقول: ﴿وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا يَبْذُرْ بَذِيرًا﴾ [الأنعام: ٢٦]؟! وهذا دليل على أحقية فاطمة لفدك.

والجواب: أن لأهل العلم في هذه المسألة قولين:

القول الأول:

أن حجرات أزواجه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مملوكة لهن لا من جهة الميراث، بل لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنى كل حجرة لواحدة منهنَّ فصارت الهبة مع القبض متحققة، وهي موجبة للملك، وقد بنى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثل ذلك لفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسلمه إليهما، وكان كل من بيده شيء مما بناه له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتصرف فيه تصرف المالك على عهده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ويدل على ما ذكر أن الحسن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لما حضرته الوفاة استأذن من عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وسألها أن تعطيه موضعا للدفن جوار النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنه إن لم تكن الحجرة ملكا لأم المؤمنين لم يكن للاستئذان والسؤال معنى.

وفي القرآن نوع إشارة إلى كون الأزواج المطهرات مالكات لتلك الحجر؛ حيث قال سبحانه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فأضاف البيوت إليهن.

وأيضاً قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَتَّقِسُمُ وَرَثَتِي دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي، وَمَثُونَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ»^(١).

القول الثاني:

أن هذه الغرفات كانت سُكْنَى لزوجات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد وفاته؛ لأنهن في حكم المعتدة؛

(١) «صحيح البخاري» باب [نفقة القيم للوقف] [٤/ ١٢] رقم [٢٧٧٦]، وأخرجه مسلم في «الجهاد والسير» باب [قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»] [١٧٦٠].

حيث لا يحل لهن أن يتزوجن بعد موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد استثنى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهن مدة حياتهن، كما استثنى نفقاتهن بقوله: «مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي، وَمَثُونَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ»، فجعلها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صدقة بعد نفقة العيال، والسكنى من جملة النفقات، فإذا مُتْنِ رَجَعَتْ مَسَاكِنَهُنَّ إِلَى أَصْلِهِنَّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، كَرَجُوعِ نَفَقَاتِهِنَّ.

واستدلوا على ذلك: بأن ورثتهن لم يرثوا عنهن شيئاً من ذلك، فلو كانت المساكن ملكاً لهن لورث ذلك ورثتهن عنهن، فلما ردت منازلهن بعد موتهن في المسجد الذي تُعْمُ منفعته جميع المسلمين دل ذلك على أن سكناهن إنما كانت متاعاً لهن إلى الممات، ثم رجعت إلى أصلها في منافع المسلمين^(١).

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي المالكي.

تناقض علماء الشيعة:

لما ظهر لعلماء الشيعة عجزهم عن إثبات أن فدك إرثٌ لفاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قالوا بأن فدك هبة، أي عطية من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى ابنته فاطمة (١).

وعليه جمعٌ من علماء الشيعة المعاصرين: واستدلوا - كعادتهم - برواية باطلة موضوعة في كتب أهل السنة والجماعة، رواية وضعها أحد الرافضة، كما أخبر بهذا ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ، وقد رواها أبو يعلى في «مسنده»، قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ [الْأَنْكَبُتُ: ٢٧]،

(١) روي ذلك الكاشاني في «تفسيره الصافي» (٣/ ١٨٦). وجاء في «عيون أخبار الرضا» (١/ ٢٣٣)، و«البرهان» (٢/ ٤١٥)، ح [٢]، و«غاية المرام» [٣٢٣]، ح [٢١٩]، و«نور الثقلين» (٥/ ٢٧٥).

دَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاطِمَةَ وَأَعْطَاهَا فَدَكَ، فَعَلَقَ
الذَّهَبِيَّ عَلَيْهَا قَائِلًا: «قَلت: هَذَا بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ
وَقَعَ ذَلِكَ، لَمَا جَاءتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَطْلُبُ شَيْئًا
هُوَ فِي حُوزَتِهَا وَمَلِكِهَا»^(١).

وقال الهيثمي: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَفِيهِ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيِّ
وَهُوَ ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ»^(٢).

وقال ابن كثير: «إِنَّ الْآيَةَ مَكِيَّةٌ ﴿وَأَتَى ذَا الْقُرْبَىٰ
حَقَّهُ﴾، وَفَدَكَ إِنَّمَا فَتَحَتْ مَعَ خَيْبَرِ سَنَةِ سَبْعٍ مِنْ
الهِجْرَةِ. فَكَيْفَ يَلْتَمُّ هَذَا مَعَ هَذَا؟!»^(٣)، فَهُوَ إِذَا
حَدِيثٌ مَنْكُرٌ، وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الرَّافِضَةِ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

(١) «الميزان» (٣/١٣٥).

(٢) «مجمع الزوائد» (٧/٤٩).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٣/٤٢).

فالقول بأنها هبة من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لفاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قول يتعارض مع وجوب العدل بين الأبناء الذي نص عليه الإسلام، فكيف يهب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السيدة فاطمة فدك دون غيرها من بناته؟!!

فخير كانت في السنة السابعة من الهجرة، وتوفيت زينب بنت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الثامنة من الهجرة، وتوفيت أم كلثوم في التاسعة من الهجرة، فكيف يُتصور أن يُعطي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاطمة ويدع أم كلثوم وزينب؟!!

ودليل وجوب العدل بين الأبناء في الهبة والعطية: أن بَشِيرَ بن سعد أتى إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: يا رسول الله، إني قد وهبت ابني حديقةً، وأريد أن أشهدك، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكُلَّ أَوْلَادِكَ أَعْطَيْتَ؟»

قال: لا، فقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَذْهَبُ فَإِنِّي
لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ»، فسَمَّى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
تفضيل الرجل بعض أولاده على بعض بشيء من
العطاء جوراً، فكيف يُظن برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
-وهو نبي معصوم لا يشهد على جور- أن يفعل
الجور (عياداً بالله)!!؟



١٠ إنكار الشيعة بنات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

فما كان من علماء الشيعة إلا أنهم قاموا بأمر أشنع من قولهم إن فدك هبة...

قاموا بإنكار بنات رسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للخروج من هذا المأزق، وقالوا هُنَّ ربائبه، فهن بنات هالة أخت خديجة!!

وكذبوا ما نطق به القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلُوبًا لَلْأَزْوَاجِ كَوَبْنَاتِكَ﴾ [الْأَنْزِلَاتِ: ٥٩]، فعبّر بالبنات، ولو كان لرسول الله بنتٌ واحدةٌ لَجاء التعبير في الآية الكريمة ببنتك.

وكذبوا ما جاءت به السنة المتواترة الشريفة في إثبات أنهن بنات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وجميع علماء الشيعة الذين أنكروا بنات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يرجعون في دعواهم هذه إلى رجل واحد، وهو أبو القاسم الكوفي الذي ذكر هذا في كتابه الاستغاثة.

والعجيب أن علماء الشيعة نعته في كتبهم بالفساد الكذاب المغالي صاحب بدعة، وقالوا: «إنه كان يعتقد بالوهية عليّ بن أبي طالب».

قال النجاشي: «عليّ بن أحمد أبو القاسم الكوفي، غلا في أمره، وفسد مذهبه، وصنّف كتباً كثيرة أكثرها على الفساد». وقال بعد أن ذكر كتبه: «وهذا الرجل تدّعي له الغلاة منازل عظيمة»^(١).

(١) «رجال النجاشي» (٢٦٥ / ٦٩١).

وعده شيخهم الطوسي فيمن لم يرو عنهم قائلاً:
«عليّ بن أحمد الكوفي مخمّس»^(١).

والمخمّسة: فرقة من الغلاة قالوا إنّ الخمسة:
سلمان، وأبازر، والمقداد، وعماراً، وعمرو بن
أمية الضمري هم الموكّلون من قبل الرب، وهو
علي .

وقال ابن الغضائري: «عليّ بن أحمد أبو
القاسم الكوفي المدّعي العلوية، كذاب، غال،
صاحب بدعة ومقالة، رأيت له كتباً كثيرة، لا
يلتفت إليه»^(٢). وضعفه الحلبي، وابن داوود
الحلي، والجزائري^(٣).

(١) «رجال الطوسي» (٤٣٤/٦٢١١).

(٢) «رجال ابن الغضائري» (١٠٤/٨٢).

(٣) «خلاصة الأقوال» [٣٤٦]، و«رجال ابن داوود» [٢٥٩]،

و«حاوي الأقوال» (٢٨/٤).

فهذا الرجل هو أول من أنكر بنات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتبعه علماء الشيعة مع علمهم بحاله.

ونحن نتحدى علماء الشيعة أن يأتوا بأحد أنكر بنات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل هذا الرجل.

ومن أسباب إنكارهم لبنات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أيضًا ألا تكون مزيةً وفضيلةً لعثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي تزوج باثنتين من بنات رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رقية وأم كلثوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومن أجل ما تقدم نقول: إن فدك لم تكن إرثًا ولا هبة، وهذا ما كان يراه أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ إذ إنه لَمَّا اسْتُخْلِفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لم يقسم فدك ميراثًا لأولاده بعد وفاة أمهم فاطمة؛ بحيث يكون له الربع لوجود الفرع الوارث،

وللحسن والحسين وزينب وأم كلثوم الباقي:
 ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ [النِّسَاءُ: ١١] وهذا معلوم
 في التاريخ، فلماذا يُشنع الشيعة على أبي بكر في
 شيء فعله عليّ بن أبي طالب نفسه.

ولذلك فلن يتخلى الشيعة عما يسمونه مظلومية
 فدك، ولو جئناهم بكل الرسل والأنبياء السابقين
 يشهدون أمامهم أن الأنبياء لا يُورثون؛ لأنهم
 يرونها ذريعة عندهم للطعن في خليفة رسول الله
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبي بكر الصديق.

فلما عجزوا أن يثبتوا كون فدك إرثاً أو هبة، قاموا
 بتهيج مشاعر العوام من الشيعة، وطالبوا السلطات
 في المملكة بتسليم أرض فدك إلى مراجع الشيعة
 سارقي الخمس!!

فطالب جوادي أملي، المرجع الديني المقرب من مرشد النظام الصفوي الحاكم، طالب المملكة العربية السعودية باسترجاع حديقة فدك (لمراجع الشيعة) مستدلاً بأن هؤلاء المرجع سلالة فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

وأضاف قائلاً: «إن الطريق الوحيد أمام آل سعود للخلاص من العذاب الإلهي هو إرجاع حديقة فدك». كما نقلت الخطاب المنظمة الأحوازية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها من الصحف العربية.



١١ إلزامات في قضية فدك:

وهذه عدة إلزامات في قضية فدك:

- ١- أما قول الشيعة بأن أبا بكر وعمر وعثمان منعوا إرث فدك مستحقيه، فيلزمهم أن عليّ بن أبي طالب حين أصبح خليفة قد فعل هذا أيضًا، فلم يعط أبناءه ولا زوجات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ميراثهم من فدك، إن كانت إرثًا كما زعموا.
- ٢- إن كانت فدك هبة، فكيف لفاطمة أن تطالب بها على أنها إرث، فهل أنتم أعلم بفدك منها؟!!
- ٣- استُخلف الحسن بعد عليّ، فهل أعطى إخوته ميراثهم من أرض فدك؟ وهل أخذها أحد المعصومين وأعطاهم لأبنائه؟

٤- يزعم الشيعة أن الذي رد فدك إلى ذرية فاطمة هو عمر بن عبد العزيز رَحْمَةُ اللَّهِ، فيلزمهم أن عمر ابن عبد العزيز أشجع وأعدل من عليّ بن أبي طالب.

٥- خرجت فاطمة مطالبة بفدك وخطبت في المهاجرين والأنصار بالخطبة الفدكية كما يزعم الشيعة، وعليّ بن أبي طالب لم يخرج ويطالب بالإمامة لنفسه ومكث في بيته، بل وقال لهم: «دعوني والتمسوا غيري»، فيلزمهم أن فاطمة أشجع من عليّ في دين الشيعة، وأن فدك أهم من الإمامة المزعومة لديهم.

٦- من تناقضات الشيعة أنهم يطعنون في الصديقة عائشة ويقولون: «لماذا لم تلزم بيتها وخرجت إلى البصرة؟» فكيف يلزمون بها بالمكث في بيت يزعمون أنه ليس ملكاً لها؟!!

٧- هل تعلم أيها الشيعي أن أرض فدك لا تزال
وقفاً إسلامياً من عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إلى وقتنا الحالي؟! فلو تسلط عليها مراجع
الشيعية سارقي الخمس هل كانت ستظل وقفاً
إسلامياً...؟؟



ختامًا

إننا بحاجة إلى عقولٍ تبحث عن الحقيقة
المجردة، بلا تعصب يهوي بصاحبه في مستنقع
الجهل والتحيز الأعمى، فالقضية ليست قضية فدك
بقدر ما هي تصحيح لمعتقد أمة من الناس خرجوا
عن عباءة الدين تحت مسمى التشيع لآل البيت
الكرام، وهم بعيدون كل البعد عن تراث آل البيت
وإرثهم من النبوة، فهل تَرَى هذه الكلمات صداها
لدى المنصفين من الشيعة؟



فهرس أالمحبوبات

- فَدَك!! ٧
- ١) فما فدك وما قصتها؟ ١١
- ٢) دعوى الشيعة اغتصاب الصديق ميراث فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.. ١٢
- ٣) والرد على هذا في عدة نقاط ١٤
- ٤) غضب فاطمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ١٩
- ٥) حقيقة فدك: ٢٥
- ٦) رضا فاطمة عن أبي بكر من كتب الشيعة... ٣٦
- ٧) شبهات وردود..... ٣٨
- ٨) فمن الأدلة التي يستدلون بها..... ٣٩
- ٩) تناقض علماء الشيعة..... ٤٨
- ١٠) إنكار الشيعة بنات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..... ٥٢
- ١١) إلزاعات في قضية فدك..... ٥٨
- ختامًا..... ٦١



..مفكرة

A series of 20 horizontal black lines for writing, each accompanied by a small green icon of a pen nib on the right side.